



4 أفريل 2013

الإدارة العامة للتجديد الجامعي

مستورع 13 د 1013/

إلى

السادة رؤساء الجامعات

السيدات والسادة عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث

السيدات والسادة رؤساء مدارس الدكتوراه

السيدات والسادة رؤساء لجان الدكتوراه

الموضوع: حول مدة الدراسات والدروس التكميلية وتثمين المكتسبات في الشهادة الوطنية للدكتوراه.
المرجع: الأمر عدد 47 لسنة 2013 المؤرخ في 4 جانفي 2013 والمتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للدكتوراه في نظام "أمد".

اشتمل الأمر عدد 47 لسنة 2013 المؤرخ في 4 جانفي 2013 والمتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للدكتوراه في نظام "أمد" جملة من المضامين والإجراءات الجديدة التي يجدر توضيحها وتبيان أهدافها وذلك خاصة في ما يتعلق بمدة دراسات الدكتوراه، والدروس التكميلية، وتثمين المكتسبات السابقة.

أولا : مدة دراسات الدكتوراه

نص الفصل 16 من الأمر عدد 47 لسنة 2013 المشار إليه بالمرجع أعلاه على أن "تدوم المدة العادية لإعداد أطروحة الدكتوراه ثلاث سنوات" وعلى أن "يكون التسجيل سنويا".

ويستفاد من ذلك أن كل طالب دكتوراه لم يجدد تسجيله في الأجل يعد متخليا عن دراسات الدكتوراه. ويكون عليه تبرير انقطاعه كتابيا وتدعيمه بما يلزم من وثائق إثباتيه اذا ما رغب في إعادة التسجيل. وتتمتع مؤسسة التعليم العالي والبحث المعنية بالسلطة التقديرية في قبول مطلب إعادة التسجيل أو رفضه بناء على رأي لجنة الدكتوراه المعنية.

هذا وقد أرسى الفصل نفسه آليات خاصة بمعالجة الحالات الاستثنائية التي يتعذر فيها على طالب الدكتوراه الحصول على شهادته في غضون المدة العادية لإعداد الأطروحة، حيث أكد على أنه "يمكن، في حالات استثنائية، التمديد في المدة العادية بسنة قابلة للتجديد مرة واحدة بمقرر من رئيس الجامعة المعنية بناء على اقتراح عميد المؤسسة المعنية أو مديرها، وبعد أخذ رأي المشرف على الأطروحة ورأي لجنة الدكتوراه المعنية بناء على طلب كتابي من الطالب المعني...".

ومؤدى ذلك أن المدة القصوى لإعداد أطروحة الدكتوراه لا يمكن أن تتجاوز بأي حال من الأحوال خمس (05) سنوات.

وينبني منح التمديد في مدة التسجيل على المعايير المتداولة والمتعارف عليها لدى لجان الدكتوراه ومؤسسات التعليم العالي والبحث والجامعات. ويستند أساسا إلى مدى تقدم الطالب في إنجاز مشروعه البحثي وإعداد أطروحته. ويمكن في هذا الصدد اعتماد جملة من المؤشرات الواردة ببعض فصول الأمر عدد 47 لسنة 2013 المشار إليه بالمرجع أعلاه، ومنها:

- التقرير الخاص الذي يعلل فيه الأستاذ المشرف رأيه بخصوص الطلب الكتابي الصادر عن الطالب المعني بخصوص الحصول على التمديد الاستثنائي طبقا لأحكام الفصل 16.
- حصول طالب الدكتوراه على التصديق على كامل الأرصدة الخاصة بالدروس التكميلية المشار إليها بالفصل 17.
- التقرير الذي تعده لجنة الأطروحة الخاصة بكل طالب أو ما يقوم مقامها طبقا لأحكام الفصل 19.
- إنجاز طالب الدكتوراه لمشروع بحث متكامل يتضمن روزنامة إنجاز واضحة طبقا لأحكام الفصل 20.
- التقارير السنوية التي يعدها الأستاذ المشرف حول تقدم بحث كل طالب دكتوراه تحت إشرافه طبقا لأحكام الفصل 22.

ويجب أن ينص قرار تجديد التمديد على تاريخ نهائي لإيداع مشروع الأطروحة تراعى في ضبطه الآجال القانونية الضرورية للانتهاء من عمليات التقييم والمناقشة قبل نهاية السنة الجامعية المعنية. كما تتكفل المؤسسة ذات النظر بإتمام كافة إجراءات التقييم والمناقشة في الآجال.

ويجدر التأكيد على أن كل طالب استنفد حقه في التسجيل بدراسات الدكتوراه طبقا لأحكام الفصل 16 من الأمر المشار إليه بالمرجع أعلاه يفقد صفة الطالب في الدكتوراه المعنية. كما يفقد حق الاحتفاظ بتسجيل موضوع بحثه باسمه.

ويمكن للطالب الذي استنفد حقوقه في التسجيل في شهادة دكتوراه معينة الترشح للتسجيل في السنة الأولى من الشهادة الوطنية للدكتوراه نفسها أو في غيرها بموضوع مختلف عن الموضوع الأول وطبقا لإجراءات التسجيل المحددة في الأمر المشار إليه بالمرجع أعلاه.

ثانيا : الدروس التكميلية

استحدث الفصل 17 من الأمر المشار إليه بالمرجع أعلاه إجراء جديدا في دراسات الدكتوراه بالتخصيص على أن "يتابع طلبة الدكتوراه في مسارهم التكويني دروسا تكميلية" تشمل على ثلاثين (30) رصيда من إجمالي مائة وثمانين (180) رصيدا.

ويستدعي هذا الإجراء توضيحا لأهداف الدروس التكميلية ومضامينها وأشكالها وطرق تقييمها وتوزيعها على سنوات دراسات الدكتوراه.

أ- أهداف الدروس التكميلية في دراسات الدكتوراه ومضامينها

تهدف الدروس التكميلية في دراسات الدكتوراه إلى :

- مساندة الطالب ودعمه في إنجاز مشروعه البحثي: من خلال أنشطة تكوين وبحث في اختصاص الطالب وفي ارتباط وثيق بموضوع أطروحته وفي مستوى متقدم يتناسب مع دراسات الدكتوراه.

